متطلبات تفعيل الحرية الأكاديمية بالجامعات السعودية

الكلمات المفتاحية: متطلبات، تفعيل، الحرية الأكاديمية

د. جواهر عيسى البيز
أستاذ الإدارة التربوية المساعد
جامعة الأميرة نورة بنت عبدالرحمن/كلية التربية – قسم الإدارة والتخطيط
Jaalbez@pnu.edu.sa

الملخص

هدفت الدراسة تعرف أبرز التجارب العالمية في الحرية الأكاديمية في الجامعات، وتعرف واقع الحرية الأكاديمية في الجامعات السعودية، وتعرف متطلبات تفعيل الحرية الأكاديمية في الجامعات السعودية. ولتحقيق أهداف الدراسة؛ تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي لأدبيات الدراسة، حيث تم جمع الأدبيات والدراسات في موضوع الحرية الأكاديمية، والوثائق المتوفرة عن الحرية الأكاديمية في الجامعات السعودية، ومراجعتها، وتفسيرها، والربط بينها؛ للتوصل إلى استنتاجات للإجابة عن أسئلة الدراسة. تم استعراض وتلخيص ملامح الحرية الأكاديمية في مؤسسات التعليم العالي بالجامعات في إيطاليا، وكندا، والولايات المتحدة الأمريكية، واستعراض عددٍ من القواعد الإرشادية لتحقيق أفضل الممارسات للحرية الأكاديمية بالجامعات. وتم استعراض واقع الحرية الأكاديمية في الجامعات السعودية، والذي أظهر ارتباط العملية التعليمية في الجامعات السعودية بنظام مجلس التعليم العالي، ثم إقرار نظام الجامعات الجديد، والذي يتوقع أن يعالج المشكلات الحالية ويسهم في مواجهة التحديات المستقبلية. وتم تحديد أهم المتطلبات لتفعيل الحرية الأكاديمية بالجامعات السعودية، بعد الرجوع إلى التجارب العالمية والواقع بالجامعات السعودية، واقتراحات عددٍ من الباحثين، وكان من أهمها المتطلبات القانونية والعملية، والتنظيمية، والتطوير في العمليات وبناء اللوائح، والتعاون مع الخبراء، وتوضيح الحدود للحريات الأكاديمية، وتحقيق مرونة الأنظمة الجامعية، وبناء الخطط للتمويل، والتطوير المهني، والتقييم؛ مع الاستعانة بتقنية المعلومات للتوثيق.

المقدمة

حرصت الجامعات على خدمة المجتمع وتحقيق أهدافه، وعملت على تحسين جودة أدائها بتحقيق التميز في المخرجات، استنادًا على العوامل التي تزيد من كفاءة الجامعات،

وهي: الحرية الأكاديمية والاستقلال الإداري والمالي والفكري، وتحقيق اللامركزية، ومنح المنظمات التعليمية المزيد من الاستقلالية والصلاحيات.

تعد الحرية الأكاديمية من العوامل المهمة لتحقيق التنمية للجامعات، ويؤكد أهميتها عقد العديد من المؤتمرات، التي سعت إلى تحديد مفهوم الحرية الأكاديمية، ومن أهمها إعلان "ليما" (١٩٨٨) للحريات الأكاديمية، الصادر عن اجتماع الهيئة العامة للخدمات الجامعية العالمية، الذي تناول تحديدًا شاملًا لمفهوم الحرية الأكاديمية (الذيفاني، ٢٠٠٧). وإعلان مؤتمر اليونسكو في بيروت (١٩٩٨م) الذي يعرف الحرية الأكاديمية بأنها: حرية البحث والتدريس والتحدث والنشر، مع الالتزام بمعايير وقواعد البحث العلمي دون تدخل أو فرض عقوبات، ودون تقويض لما يمكن أن يقود إليه هذا البحث أو الفهم. إضافة إلى إعلان عمان (٢٠٠٤) للحريات الأكاديمية، واستقلال مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي، وقد نص على شمول الحرية الأكاديمية لحق التعبير عن الرأي، وحق نشر المعلومات والمعارف وتبادلها (مركز عمان لدراسات حقوق الإنسان، ٢٠١٨).

وترتبط الحرية الأكاديمية بالجامعات بممارسة وظائف التدريس، والبحث العلمي، وخدمة المجتمع. وتقع على الجامعات مسؤولية ضمان تحقيق هذه الحرية في عملياتها، على أن تلتزم بفلسفة المجتمع، من خلال توفير تكافؤ فرص النمو المعرفي وتطورها، وتوفير مبادئ الحرية الأكاديمية مثل: حرية الاختيار، وحرية التفكير، والاستنتاج (الفايدي، ٢٠١٧، ٣). وتوفير الحريات لأعضاء هيئة التدريس والطلبة ومجتمع الجامعة، في إنتاج المعرفة وتبادلها، والحوار من خلال عمليات التدريس، والنشر العلمي، وحرية إبداء الرأي في حدود القوانين والتعليمات المنظمة. ولا شك أن غياب الحريات الأكاديمية في الجامعات يؤدي إلى تراجع الجامعة في مختلف أنشطتها ومخرجاتها من الناحيتين: الكمية والنوعية؛ مما يؤدي إلى تراجع دور الجامعات في المجتمع وفي عمليات التنمية الشاملة (Kayrooz & Prtestou, 2002).

وفي جامعات المملكة أكدت عدد من الدراسات الحاجةَ إلى تطوير الحرية الأكاديمية، فقد أوصت دراسة العريفي (٢٠٢١) بضرورة تعزيز الحرية الأكاديمية لأعضاء هيئة التدريس في جامعة شقراء وتنميتها، وخصوصاً في مجالي: البحث العلمي وخدمة المجتمع. وأوصت دراسة الشريف (٢٠٢١) بضرورة تفعيل سبل حماية ممارسات الحرية الأكاديمية في الجامعات السعودية، في جميع الأبعاد (القانونية، والمعرفية، والإدارية، والمالية، والتوعوية).

وبناءً على ما سبق، تظهر أهمية الحرية الأكاديمية في دعم تجويد الأداء التعليمي والبحثي. وبسبب غموض الأنظمة التي تحدد مساحة الحرية الأكاديمية للأساتذة والطلبة في الجامعات السعودية، مقارنة بمثيلاتها على مستوى العالم؛ ظهرت الحاجة إلى البحث عن مفهوم الحرية الأكاديمية في الجامعات بشكل عام، وفي المملكة بشكل خاص؛ لتحديد متطلبات تفعيل الحرية الأكاديمية للأستاذ الجامعي والطالب في التعليم، والبحث العلمي، وخدمة المجتمع بالجامعات السعودية.

المشكلة:

تُعد الحرية الأكاديمية شرطًا لتنفيذ الأعمال بجودة عالية؛ من أجل خدمة المجتمع ككل، وللتنمية الشخصية للأفراد (Westa, 2017). وتُعد أيضًا مطلبًا يساعد على تحقيق أهداف الجامعة بفعالية، ومن خلالها يتمكن الأستاذ الجامعي من تأدية دوره بالشكل الأمثل، وتقديم ما يفيد مجتمعه وجامعته (الرويلي، ٢٠١٥، ٨٠٦). وتساهم الحرية الأكاديمية في رفع كفاءة أداء أعضاء هيئة التدريس وتعمل على انتشار الرضا الوظيفي بينهم، وبالنسبة للطالب فهي تساهم في توسيع مداركه، وزيادة خبرته، وتنمية شخصيته، ودعم قدراته من خلال ما توفره من أجواء تتمتع بحرية الاختيار وتكافؤ الفرص، وحرية الفكر، والاستنتاج. ولها دورها الاجتماعي؛ حيث تعمل على مساعدة الجامعة من أجل النهوض بالمجتمع (أبو حيمد، ٢٠٠٧، ٣٧). وقد أكدت دراسة هوجان وتروتر (Hogan and Trotter ,2013) تأثير وجود الحرية الأكاديمية على تحقيق التنمية الفعالة في الجامعات.

وفي المملكة، أكدت عددٌ من الدراسات أن مساحة الحرية الأكاديمية للأساتذة والطلبة في التدريس، والبحث العلمي، وخدمة المجتمع في الجامعات السعودية لم تطبق بشكل فعال. ويؤكد ذلك الشريف (٢٠٢١) بأن درجة ممارسة الحرية الأكاديمية في الجامعات السعودية من وجهة نظر القيادات جاءت بدرجة متوسطة، وأن هناك موافقةً بدرجة كبيرة على سبل حماية ممارسات الحرية الأكاديمية في الجامعات السعودية. ويضيف العريفي (٢٠٢١) أن نتائج ممارسة الحرية الأكاديمية جاءت بدرجة متوسطة، وأن تقديرات أعضاء هيئة التدريس لدرجة ممارستهم للحرية الأكاديمية متوسطة في مجالي: البحث وخدمة المجتمع. وأعطى أفراد دراسة حكمي (٢٠١٨) من أعضاء هيئة التدريس، لواقع الحرية الأكاديمية في أبعاد (محتوى وأساليب التدريس، والبحث والنشر العلمي، والتعبير عن الرأي، والمشاركة في صنع واتخاذ

القرار) درجةَ موافقةٍ متوسطةً. وأكدت نتائج دراسة العمري (٢٠١٨) أن واقع الحرية الأكاديمية للأستاذ الجامعي في الجامعات الحكومية السعودية كان المستوى العام له منخفضًا في المجالات الثلاثة: البحث العلمي، واتخاذ القرار، والتعبير عن الرأي، بينما أظهرت مستوى مرتفعًا له في مجال التدريس. كما بينت النتائج أن طبيعة المجتمع السعودي المحافظ، والجو السائد داخل البيئة الأكاديمية والبيروقراطية، والدعم تمثلُ تحدياتٍ للأستاذ الجامعي في ممارسة حريته في عمله؛ وأظهرت النتائج أن أربع ممارسات من شأنها مواجهة تلك التحديات والتغلب عليها، وهي: دعم الجامعة لحرية الأستاذ الجامعي ورفع مستوى حريته، وأوضحت دور استقلال الجامعة في توفير مساحة أكبر من الحرية، ووجود مدونة أخلاقية تبين كل ما يتعلق بحقوق الأستاذ الجامعي وما يترتب عليه من حماية للجميع بمن فيهم الأستاذ الجامعي، وأخيرًا تكثيف ونشر الوعي بأهمية الحرية الأكاديمية عن طريق الندوات والبرامج والمؤتمرات والتعاون المشترك مع المؤسسات المختلفة. واستنتجت دراسة الرويلي (٢٠١٥) أن درجة الحرية الأكاديمية في الجامعات السعودية الناشئة الحكومية والأهلية جاءت بدرجة متوسطة في مجال خدمة المجتمع، ومجال البحث العلمي، ومجال اتخاذ القرارات. وأظهرت النتائج أن أعلى معوقات ممارسة الحرية الأكاديمية كانت جمود اللوائح الإدارية في الجامعة، ثم تواضع الميزانية المخصصة للأنشطة العلمية والمجتمعية، ومركزية الإدارة الجامعية وغياب التفويض. وتوصلت دراسة البلعاسي (٢٠٠٨) إلى أن درجة ممارسة الحرية الأكاديمية لدى الأكاديميين في كليات التربية في الجامعات الرسمية السعودية، جاءت بدرجة متوسطة. واتفقت دراسة أبو حيمد (٢٠٠٧) مع ما سبق، بأن تقديرات أفراد الدراسة لممارسة الحرية الأكاديمية في الجامعات السعودية في مجالات التدريس والبحث العلمي واتخاذ القرار جاءت متوسطة، في حين كانت تقديرات أعضاء هيئة التدريس للعوامل التي من شأنها تطوير الحرية الاكاديمية عالية من وجهة نظرهم.

ويؤثر القصور في الحرية الأكاديمية سلبًا على الجامعات، فيؤكد هوجان وتروتر (Hogan and Trotter ,2013) فقدان الجامعات لتميزها وتفردها وتاريخها في حال لم توفَّرْ لها الاستقلالية والحرية الأكاديمية، وخاصةً مع تزايد الضغط عليها. ويضيف الزبون والبرجس (٢٠٢٠) أن الحدود التي قيدت الحرية الأكاديمية في الجامعات السعودية أدت إلى انخفاض الجودة النوعية للجامعة، وزيادة أعباء أعضاء هيئة التدريس، ولمعالجة ذلك؛ لا بد

من إعادة النظر في هيكلة أنظمة الجامعات، بما يحقق الحرية لمنسوبيها، من خلال الحرية الأكاديمية.

وتأسيساً على ما سبق، يظهر الضعف في ممارسات الحرية الأكاديمية في الجامعات السعودية؛ لذا جاءت الدراسة الحالية للتعرف على متطلبات تفعيل الحرية الأكاديمية في الجامعات السعودية.

الأسئلة: يسعى البحث للإجابة عن الأسئلة الآتية:

١. ما أبرز التجارب العالمية في الحرية الأكاديمية بالجامعات؟
٢. ما واقع الحرية الأكاديمية في الجامعات السعودية؟
٣. ما متطلبات تفعيل الحرية الأكاديمية في الجامعات السعودية؟

الأهداف: يسعى البحث إلى تحقيق الأهداف الآتية:

١. تعرف أبرز التجارب العالمية في الحرية الأكاديمية في الجامعات.
٢. تعرف واقع الحرية الأكاديمية في الجامعات السعودية.
٣. تعرف متطلبات تفعيل الحرية الأكاديمية في الجامعات السعودية.

الأهمية: تمثلت أهمية البحث في جانبين:

الأهمية النظرية: من الناحية النظرية قد تُسهم الدراسة فيما يأتي: توضيح بعض الجوانب في موضوع الحرية الأكاديمية وخاصة في البيئة الأكاديمية السعودية، وتوضيح متطلبات تفعيل الحرية الأكاديمية في الجامعات السعودية، بالاستناد إلى الواقع السعودي، وأبرز التجارب العالمية في الحرية الأكاديمية بالجامعات.

الأهمية التطبيقية: تحتاج الجامعات إلى تفعيل ممارسات الحرية الأكاديمية؛ لتحسين سمعتها، ولمواكبة التطورات الحديثة، وتحقيقًا لرؤية المملكة (٢٠٣٠) في تحقيق اللامركزية، ومنح المنظمات التعليمية المزيد من الاستقلالية والصلاحيات. لذا تأمل الباحثة أن تتحقق الفائدة فيما يأتي:

١. أن تزوّد متطلبات تفعيل الحرية الأكاديمية في الجامعات السعودية المقترحة الجهاتِ ذاتَ الاختصاص في الجامعات بآلية لتفعيل ممارسات الحرية الأكاديمية، وتوضيح متطلباتها، ومساعدة القائمين على تحقيقها.

٢. أن تشجع نتائج الدراسة الباحثين في الإدارة التربوية وطلبة الدراسات العليا على إجراء المزيد من الأبحاث في المواضيع التي ستناقشها الدراسة.

الحدود: التزم البحث بالحدود الآتية:

- الحدود الموضوعية: أبرز التجارب العالمية في الحرية الأكاديمية، وواقع الحرية الأكاديمية في الجامعات السعودية، ومتطلبات الحرية الأكاديمية في الجامعات السعودية.
- الحدود المنهجية: الوثائق المتوفرة عن الحرية الأكاديمية في الجامعات السعودية.
- الحدود المكانية: جامعات المملكة العربية السعودية .

مصطلحات البحث:

الحرية الأكاديمية: أكد إعلان ليما الصادر عام (١٩٨٨م) أن الحرية الأكاديمية تتمثل في "حرية الأعضاء الأكاديميين فرديًا وجماعيًا، في متابعة المعرفة، وتطويرها، وتحويلها لخدمة المجتمع من خلال البحث، والدراسة، والمناقشة، والتوثيق، والإنتاج، والإبداع، والتدريس، وإلقاء المحاضرات، والكتابة. ويعني "الاستقلال": استقلال مؤسسات التعليم العالي عن الدولة، وغيرها من قوى المجتمع، مما يتيح لها صنع القرارات المتعلقة بسير العمل الداخلي، وتصريف ماليتها وإدارتها ذاتيًا، وإقرار سياساتها للتعليم، والبحث، والإرشاد وغيرها من الأنشطة ذات الصلة (القرني، ٢٠١٢، ٦٢).

الحرية الأكاديمية إجرائيًا: تعني حرية أعضاء هيئة التدريس، والباحثين، والطلاب في البحث والتدريس وخدمة المجتمع، بما يتناسب مع الفلسفة السائدة، مع الالتزام بالمعايير العلمية، والمسؤولية الأخلاقية في تحديد أولويات البحث والسياسات التعليمية، ويتحقق ذلك بالاستقلال المؤسسي والمالي والإداري للجامعات.

المنهج:

انطلاقا من مشكلة الدراسة، وأهدافها، وأسئلتها؛ تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي لأدبيات الدراسة، حيث تم جمع الأدبيات والدراسات في موضوع الحرية الأكاديمية في الجامعات، والوثائق المتوفرة عن الحرية الأكاديمية في الجامعات السعودية، ومراجعتها، وتفسيرها والربط بينها؛ للتوصل إلى استنتاجات للإجابة عن أسئلة الدراسة.

الدراسات السابقة:

دراسة العريفي (٢٠٢١) بعنوان: "**درجة ممارسة أعضاء هيئة التدريس للحرية الأكاديمية**". هدفت الدراسة إلى التعرف على درجة ممارسة الأعضاء للحرية الأكاديمية في جامعة شقراء في السعودية ومقترحات تطويرها من وجهة نظرهم. استخدمت الدراسة المنهج الوصفي. ولتحقيق أهداف الدراسة؛ تم إعداد استبانة مكونة من أربع مجالات، وهي: الحرية الأكاديمية في مجال البحث العلمي، ومجال التدريس، وفي مجال خدمة المجتمع، والمحور الرابع تناول مقترحات تطويرها. وتكونت عينة الدراسة من (٢٢٠) عضو هيئة تدريس بجامعة شقراء. وأظهرت النتائج أن درجة ممارسة الحرية الأكاديمية الكلية على مجالات أداة الدراسة بلغت (٣.٥٤)، وبدرجة ممارسة متوسطة. وجاءت تقديرات أعضاء هيئة التدريس لدرجة ممارستهم للحرية الأكاديمية متوسطة في مجالي: البحث العلمي وخدمة المجتمع، في حين كانت مرتفعة في مجال التدريس. ووجود فروق دالة إحصائيًا في تقديرات أفراد الدراسة لدرجة ممارسة الحرية الأكاديمية تعزى لمتغير النوع الاجتماعي لصالح الذكور عمومًا، ولمتغير الجنسية لصالح أعضاء هيئة التدريس السعوديين، وكذلك لا توجد فروق في درجة ممارسة الحرية الأكاديمية تعزى لمتغيري: نوع الكلية والرتبة الأكاديمية.

دراسة حكمي (٢٠١٨) بعنوان: "**الحرية الأكاديمية وعلاقتها بالأداء المهني لأعضاء هيئة التدريس بالجامعات السعودية**". هدف البحث إلى التعرف على واقع الحرية الأكاديمية والأداء المهني لأعضاء هيئة التدريس بالجامعات السعودية، والعلاقة بينهما، وتقديم رؤية مقترحة لتحسين الأداء المهني. واعتمد البحث المنهجَ الوصفي. واستخدمت الاستبانة كأداة لجمع البيانات، طبقت على عينة بلغت (١١٧٢) عضوًا من أعضاء هيئة التدريس بجامعات

(الملك عبد العزيز، والإمام محمد بن سعود الإسلامية، والإمام عبد الرحمن الفيصل، وجازان، وحائل). وخلص البحث إلى مجموعة من النتائج، وأهمها: أعطى أفراد عينة البحث من أعضاء هيئة التدريس لواقع الحرية الأكاديمية في أبعاد (محتوى وأساليب التدريس، والبحث والنشر العلمي، والتعبير عن الرأي، والمشاركة في صنع واتخاذ القرار) درجةَ موافقةٍ متوسطةً، كما تم إعطاء واقع الأداء المهني لأعضاء هيئة التدريس بالجامعات السعودية في أبعاد (التدريس وتطوير المناهج الدراسية، والبحث العلمي، وخدمة المجتمع، والتطوير الذاتي والتخصصي) درجة موافقة متوسطة، ووجود علاقة ارتباطية بين ممارسة الحرية الأكاديمية ومستوى الأداء المهني بأبعاده الأربعة، ووجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط استجابة أفراد عينة البحث طبقًا لمتغير "الجامعة" ومتغير "الدرجة العلمية"، ولا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط استجابة أفراد العينة وفقًا لمتغير "التخصص"، و"الخبرة"، كما لا توجد فروق بين متوسط استجابة أفراد العينة حول بُعد "البحث والنشر العلمي" وبُعد "التعبير عن الرأي" طبقًا لمتغير "الدرجة العلمية". وفي ضوء هذه النتائج قدم الباحث رؤيةً مقترحة لتحسين الأداء المهني لأعضاء هيئة التدريس بالجامعات السعودية، واعتمدت الرؤية المقترحة على ثماني مرتكزات رئيسة تنوعت بين فكرية ونظرية ونتائج ميدانية، وتم بناء الرؤية المقترحة وفق منهجية علمية.

دراسة العمري (٢٠١٨) بعنوان: "**واقع الحرية الأكاديمية للأستاذ الجامعي في الجامعات الحكومية السعودية، والتحديات والحلول المقترحة في ضوء رؤية ٢٠٣٠**". هدفت الدراسة إلى التعرف على واقع الحرية الأكاديمية للأستاذ الجامعي في الجامعات الحكومية السعودية، ومن ثم الكشف عن التحديات التي تواجه حريته، والحلول المقترحة في ضوء رؤية ٢٠٣٠ من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس. ولتحقيق أهداف الدراسة؛ استُخدمَ المنهج الوصفي. كما اعتُمدت المقابلة أداةً لجمع المعلومات. وطبقت الدراسة على (٢٠) عضو هيئة تدريس من جامعات: الملك سعود، والملك عبدالعزيز، والملك فيصل. وخلصت الدراسة إلى نتائج تمثلت في (١٢) مفهومًا (Themes)، بواقع أربعة مفاهيم كإجابة عن كل تساؤل من تساؤلات الدراسة الثلاثة. وكشفت النتائج المستوى العام المنخفض للحرية الأكاديمية للأستاذ الجامعي في المجالات الثلاثة: البحث العلمي، واتخاذ القرار، والتعبير عن الرأي. بينما أظهرت مستوى مرتفعًا له في مجال التدريس. كما بينت النتائج أن طبيعة المجتمع السعودي المحافظ، والجو

السائد داخل البيئة الأكاديمية، والبيروقراطية، والدعم تمثلُ تحدياتٍ للأستاذ الجامعي في ممارسة حريته في عمله. وأظهرت النتائج أن أربع ممارسات من شأنها مواجهة تلك التحديات والتغلب عليها، وهي: دعم الجامعة لحرية الأستاذ الجامعي ورفع مستوى حريته، وأوضحت دور استقلال الجامعة في توفير مساحة أكبر من الحرية، ووجود مدونة أخلاقية تبين كل ما يتعلق بحقوق الأستاذ الجامعي وما يترتب عليه من حماية للجميع بمن فيهم الأستاذ الجامعي، وأخيرًا تكثيف ونشر الوعي بأهمية الحرية الأكاديمية عن طريق الندوات والبرامج والمؤتمرات والتعاون المشترك مع المؤسسات المختلفة.

دراسة الرويلي (٢٠١٥) بعنوان: "**الحرية الأكاديمية في الجامعات السعودية كما يراها أساتذة الجامعات السعودية الناشئة الحكومية والأهلية**". هدفت الدراسة إلى التعرف على درجة الحرية الأكاديمية التي يتمتع بها أعضاء هيئة التدريس في الجامعات السعودية الناشئة، ورصد أهم جوانب القصور في هذا الجانب، والتعرف على دلالة الفروق في شعور أعضاء هيئة التدريس بحريتهم الأكاديمية طبقًا لاختلاف متغيرات الدراسة. وتكون مجتمع الدراسة من أعضاء هيئة التدريس في العام الجامعي ١٤٣٥هـ، في ست جامعات سعودية، منها أربع جامعات حكومية هي: جامعة شقراء، الخرج، المجمعة، الدمام، واثنتان من الجامعات الأهلية هما: جامعة دار العلوم وجامعة اليمامة الأهلية. وتكونت عينة الدراسة من (٤٩٣) عضو هيئة تدريس، تم اختيارهم بطريقة عشوائية. وأظهرت النتائج أن درجة الحرية الأكاديمية جاءت بدرجة متوسطة، وكان أعلى مجال هو مجال الحرية الأكاديمية في التدريس وبدرجة عالية، ثم مجال خدمة المجتمع، ثم مجال البحث العلمي، ثم مجال اتخاذ القرارات، وجاءت المجالات الثلاثة بدرجة متوسطة. وأظهرت النتائج كذلك أن أعلى معوقات ممارسة الحرية الأكاديمية كانت جمود اللوائح الإدارية في الجامعة، ثم تواضع الميزانية المخصصة للأنشطة العلمية والمجتمعية، ومركزية الإدارة الجامعية وغياب التفويض.

دراسة الزبون والبرجس (٢٠١٥) بعنوان: "**واقع الحرية الأكاديمية في المستوى الجامعي في المملكة العربية السعودية**". هدفت الدراسة إلى معرفة واقع الحرية الأكاديمية في المستوى الجامعي في المملكة. وتكونت عينة الدراسة من (٢٩٦) عضوًا من أعضاء هيئة التدريس في جامعات الشمال في المملكة، واستخدمت الدراسة المنهج المسحي التحليلي. وتم تطبيق أداة الاستبانة لجمع المعلومات. وأظهرت نتائج الدراسة أن واقع الحرية الأكاديمية في المستوى

الجامعي في المملكة العربية السعودية جاء بدرجة متوسطة. كما أظهرت وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين تقديرات أعضاء الهيئة التدريسية لدرجة ممارسة الحرية الأكاديمية تعزى لمتغير الجنس، ولصالح الإناث، وعدم وجود فروق بين تقديرات أعضاء الهيئة التدريسية لدرجة ممارسة الحرية الأكاديمية تعزى لمتغيري: الخبرة والرتبة الأكاديمية. وأوصت الدراسة بضرورة أن تقوم الجامعة بتوفير كافة الحريات الأكاديمية لأعضاء هيئة التدريس المتمثلة في اتخاذ القرارات الإدارية والمالية، ووضع ما يناسبهم من اللوائح والأنظمة والإجراءات التي تساعدهم على تحقيق أهدافهم التعليمية والبحثية.

دراسة هوجان وتروتر Hogan and Trotter (2013) بعنوان: "**الحرية الأكاديمية في التعليم العالي الكندي: الجامعات، والكليات، والمعاهد**". **هدفت الدراسة** إلى التعرف على واقع الحرية الأكاديمية في الجامعات الكندية، ومقارنتها، باستخدام المنهج التاريخي. ومن خلال التحليل التاريخي لتطور الكليات والمعاهد في مقاطعتي: كولومبيا البريطانية وأونتاريو، استعرض الباحثان عددًا من القضايا ذات التأثير على الحرية الأكاديمية، مثل: أثر الحرية على تحقيق التنمية، ونمط ونموذج الإدارات المختلفة في الجامعات، ونظام اتخاذ القرارات بالجامعات. وأكد الباحثان ضرورة مشاركة أعضاء هيئة التدريس في بناء الأنظمة واللوائح، وضرورة المشاركة في اتخاذ القرار، وتأثير الحوكمة في الحرية الأكاديمية للكليات والمعاهد. وتم استنتاج ما يأتي: الحرية الأكاديمية في التعليم العالي الكندي ليست مطلقة بل توجد عدد من الضوابط، وكانت أعلى مظاهر الحرية الأكاديمية الشعور بالأمن الوظيفي، والحماية من الفصل، وقدرة العضو على التأثير في الطلاب، والمشاركة في عملية صنع القرارات. أما نتائج المقارنة بين المقاطعات: فإن درجة الحرية الأكاديمية لأعضاء هيئة التدريس في مقاطعة كولومبيا كانت بدرجة عالية، حيث إن السلطة الأساسية كانت لدى المجالس؛ أما في مؤسسات مقاطعة أونتاريو، فإن السلطة المالية والأكاديمية تركزت لدى الإدارة العليا، على الرغم من وجود مجالس الأقسام والكليات.

دراسة مادريد Madrid (2017) بعنوان: "**حقوق الحرية الأكاديمية الواردة في إعلان مبادئ الجمعية الأمريكية لأساتذة الجامعات بشأن الحرية الأكاديمية (١٩١٥)**". هدفت الدراسة إلى تحليل مفهوم وسمات وحدود "الحرية الأكاديمية" كما تمت صياغتها في إعلان

الجمعية الأمريكية لأساتذة الجامعات (AAUP) لعام (١٩١٥م). استخدمت الدراسة المنهج التاريخي لتحليل الإعلان. ويمكن تلخيص أبرز النتائج فيما يأتي: أثر الإعلان في تشكيل الحرية الأكاديمية في القرن العشرين والقرن الحادي والعشرين، كانت الميزة الكبيرة للإعلان ووثائقه اللاحقة هي تشكيل نواة قانونية عامة في الحرية الأكاديمية، أكد الإعلان الحرية الجوهرية للأستاذ، الذي يعتبر عضوًا في فئة مهنية –أكاديميون– يتمتع بنفس الحقوق والواجبات في جميع الجامعات، وبالتالي ارتبط مفهوم الحرية الأكاديمية بفكرة المؤسسة الجامعية العامة. وتم إقرار تشكيل لجنة مكونة من خمسة عشر أستاذًا لمعالجة مشكلة الحرية الأكاديمية، ولم يتم تضمين أي قيود صريحة غير تلك التي يحددها النظام العام والقواعد المدنية أو المشتركة. وأكد الإعلان أن المجالس هي مقياس الحرية الأكاديمية، والتي تحدد فعاليته في كل مؤسسة. طرح الإعلان فكرة أن الحرية الأكاديمية لا يمكن حمايتها بشكل مناسب إلا في الجامعات الحكومية التي تدعمها الدولة، حيث تحدد مجالس الجامعات الحكومية أولوياتها وأهدافها بناءً على أهداف المجتمع واحتياجاته؛ بسبب التمويل الحكومي الذي يحقق لها الحرية الأكاديمية. بينما الجامعات التي يمولها القطاع الخاص تتأثر حريتها الأكاديمية بقيود أهداف الممول، فهي لا تقبل مبادئ حرية البحث أو الرأي أو التدريس؛ والغرض منها ليس النهوض بالمعرفة عن طريق البحث غير المقيد والمناقشة الحرة، بل دعم نشر آراء الممولين في مواضيع غير أكاديمية. وبالتالي، فإن أي تقييد لعمل الأكاديمي في بحثه أو تدريسه أو تعبيره بشكلٍ عام يجب أن يُفهم على أنه هجوم على الحرية الأكاديمية، حتى لو كان تعاقديًا. وقد ورد هذا الاستنتاج مرة أخرى في بيان عام (١٩٤٠م)، موضحًا ضرورة وضع حدود واضحة للحرية الأكاديمية.

دراسة أكسلرود Axelrod (2022) بعنوان: "**التاريخ المعقد للحرية الأكاديمية وقيودها**". هدفت الدراسة إلى تتبع تاريخ الحرية الأكاديمية، واستعراض تطبيقاتها في الجزء الأول من القرن الحادي والعشرين، واستكشاف أصول الحرية الأكاديمية، وتطورها، والتحديات التي واجهتها. واقتصر مجتمع الدراسة على الجامعات الكندية، وباستخدام المنهج التاريخي تمت دراسة قيم وممارسات الحرية الأكاديمية بالجامعات الكندية. وكانت أبرز نتائج الدراسة ما يأتي: العمق التاريخي للحرية الأكاديمية في كندا، وقد واجهت الحرية الأكاديمية في الجامعات قيودًا متنوعة من قِبل السلطات المؤسسية والسياسية وغيرها. ومنذ عام (١٩٧١م) حصل

بعض التقدم في الحريات الأكاديمية لأعضاء هيئة التدريس ممن يشغلون مناصب إدارية، وذلك بحصولهم على الحرية الأكاديمية في إجراء الأبحاث. ثم تطورت الدعوات للحرية الأكاديمية من أجل مزيد من المساواة في الحرم الجامعي، لكن التطبيق في بعض الأحيان كان قاصرًا؛ حيث أصبحت الحرية الأكاديمية امتيازًا يتمتع به أعضاء هيئة التدريس ممن يشغلون مناصب إدارية فقط دون غيرهم، وظهرت صراعات بين تحقيق الحرية الأكاديمية للجامعات ومسايرة ثقافة المجتمع ومتطلباته.

تتفق الدراسة في أهدافها مع الدراسات السابقة: كدراسة العريفي (٢٠٢١) التي هدفت إلى التعرف على درجة ممارسة الأعضاء للحرية الأكاديمية في جامعة شقراء في السعودية. ودراسة حكمي (٢٠١٨) التي هدفت إلى التعرف على واقع الحرية الأكاديمية لأعضاء هيئة التدريس بالجامعات السعودية. ودراسة العمري (٢٠١٨) التي هدفت إلى التعرف على واقع الحرية الأكاديمية للأستاذ الجامعي في الجامعات الحكومية السعودية. ودراسة الرويلي (٢٠١٥) التي هدفت إلى التعرف على درجة الحرية الأكاديمية التي يتمتع بها أعضاء هيئة التدريس في الجامعات السعودية الناشئة، ورصد أهم جوانب القصور في هذا الجانب. ودراسة الزبون والبرجس (٢٠١٥) التي هدفت إلى معرفة واقع الحرية الأكاديمية في المستوى الجامعي في المملكة. ودراسة هوجان وتروتر Hogan and Trotter (2013) التي هدفت إلى التعرف على واقع الحرية الأكاديمية في الجامعات الكندية، ومقارنتها، حيث أكد الباحثان ضرورة مشاركة أعضاء هيئة التدريس في بناء الأنظمة واللوائح، وضرورة المشاركة في اتخاذ القرار، وتأثير الحوكمة في الحرية الأكاديمية للكليات والمعاهد. ودراسة مادريد Madrid (2017) التي هدفت إلى تحليل مفهوم وسمات وحدود "الحرية الأكاديمية"، وأكد الإعلان أن المجالس هي مقياس الحرية الأكاديمية، والتي تحدد فعاليته في كل مؤسسة. ودراسة أكسلرود Axelrod (2022) التي هدفت إلى تتبع تاريخ الحرية الأكاديمية، واستعراض تطبيقاتها في الجزء الأول من القرن الحادي والعشرين. وتختلف الدراسة في منهجها عن الدراسات السابقة، وتتميز بتقديمها تصورًا مقترحًا لتطوير الحرية الأكاديمية بالجامعات السعودية بناءً على التجارب العالمية.

الإطار النظري:

مفهوم الحرية الأكاديمية:

اختلف مفهوم الحرية الأكاديمية من سياق إلى آخر باختلاف تعريف العلماء له (Westa, 2017)، ففي الولايات المتحدة الأمريكية كانت تقتصر على حرية الأساتذة والجامعات، ومسؤولية كل جامعة عن حرية منسوبيها. وفي بريطانيا عرفت بأنها حرية الجامعات ككل، وحمايتها من التأثيرات الخارجية باختلافها. ويختلف الفهم والمعنى أيضًا وفقًا للوضع الفردي لكل شخص؛ لأن الحرية الأكاديمية هي مفهوم ارتباطي وتعتمد على الزمان والمكان (القرني، ٢٠١٢، ٦١). وقد صُنفت تعريفات الحرية الأكاديمية وفق الآتي:

الحرية الأكاديمية بمعنى حرية واستقلال الجامعة: ويعني أن تتمتع الجامعة بحرية اختيار نظامها وبرامجها ومناهجها وطرائق التدريس فيها واختيار هيئة التدريس، مع عدم وضع قيود على ما تدرسه الجامعة، وتوفير الضمانات الكافية للأساتذة دون ضغط أو تهديد.

الحرية الأكاديمية بمعنى حرية أعضاء هيئة التدريس في مجالي البحث العلمي والتدريس: حيث تعتبر حرية التدريس من الجوانب المهمة في الحرية الأكاديمية، فلا يمكن أن تتمتع الجامعة بالحرية الأكاديمية ما لم تمنحها لأعضائها (أبو حيمد، ٢٠٠٧، ٣٣). وقد تعددت التعريفات التي أكدت حرية عضو هيئة التدريس، ومنها:

تعريف منظمة الخدمة العالمية عام (١٩٨٨م) (إعلان ليما): والذي أكد أن الحرية الأكاديمية تعني "حرية أعضاء المجتمع الأكاديمي فرديًا أو اجتماعيًا، في متابعة المعرفة وتطويرها ونشرها، من خلال البحث، والمناقشة، والتوثيق، والإنتاج، والخلق، والتدريس، وإلقاء المحاضرات؛ وهي تعتبر شرطًا أساسيًا لوظائف التعلم والبحث والإدارة والخدمات التي تسند للجامعات وغيرها".

الحرية الأكاديمية بتعريف الجمعية الأمريكية لأساتذة الجامعات: "هي حرية أولئك الأشخاص المؤهلين مهنيًّا في البحث عن الحقيقة واكتشافها ونشرها وتعليمها كما يرونها هم، وهي لا تخضع لأي سيطرة أو سلطة غير سيطرة الطريقة العقلانية في البحث" (محافظة، ١٩٩٤، ٢٦).

وتشتمل الحرية الأكاديمية على مفهومين رئيسين، وهما (الرويلي، ٢٠١٥، ٨٠٩):

أ- **الحرية الأكاديمية المؤسسية:** وتعني حماية الجامعات من الضغط على قراراتها وتوجهاتها العلمية والإدارية، والمالية. كما تعني حريتها في اختيار أعضاء هيئة التدريس والطلاب، واختيار مفردات محتويات مقررات المناهج الدراسية. ولعل المفهوم الواضح للحرية المؤسسية الأكاديمية صدر عام (١٩٥٧م) عن المحكمة العليا الأمريكية، حيث فوضت للجامعات الكثير من الصلاحيات، وساعد ذلك على خلق مناخ ملائم من الثقة والدعم غير المحدود من قيادات التطوير في الجامعات، والاستماع إلى آراء الهيئة التدريسية فيما يتعلق بحاجات البيئة التعليمية، والعمل على إدارة الصراع، وإيجاد الحلول المبتكرة للمشكلات.

ب- **حرية الأستاذ الأكاديمية:** وتعني حماية الأستاذ في القسم، أو الكلية، أو الجامعة من التدخل في أدائه التدريسي والبحثي داخل الجامعة وخارجها، وتأكيد الجامعات الثقة بأعضاء الهيئة التدريسية في القيام بالأعمال بطرق مهنية منافسة، حيث إنهم من قاموا ببناء اللوائح والأنظمة التي تحكم العمل الأكاديمي.

نشأة الحرية الأكاديمية:

من الثابت تاريخيًا أن المسلمين في عصور ازدهارهم قد عرفوا أو مارسوا حرية البحث والعلم في نقلهم لعلوم ومعارف الثقافات الأخرى، وفي شرحهم وتفسيرهم لها، وفي الإضافة إليها، ومحاولة التوفيق بين الفلسفة والدين، وفي إصدار الآراء المخالفة لما هو متوارث ومتعارف عليه في الفكر الإسلامي؛ يشهد على هذا ما كان يقوم به فلاسفة المعتزلة من نقدٍ صريح لأحداث التاريخ في صدر الإسلام. والمجتمع الإسلامي لم يشهد اضطهادًا للعلماء والمفكرين كما كان في المجتمع الأوروبي في العصور الوسطى، وكان الشيخ في العصر الإسلامي يتمتع بالرعاية والتقدير وحرية التدريس واختيار منهج التدريس وطرقه، وكان الطلاب أحرارًا في اختيارهم لأستاذهم (مرسي، ١٩٩٨).

ويمكن القول إن نشأة الحرية الأكاديمية كانت بالتزامن مع نشوء الجامعات ذاتها، حينما نشأت جامعة (بولونيا) وجامعة (باريس)، وذلك عام (٨٠٠)، حيث كان الهدف هو إعطاء مساحات أكبر من الحرية للباحثين والعلماء فيما يتعلق بالبحث العلمي في طرح قضايا قد تكون غير منسجمة مع الثقافة السائدة في المجتمعات في ذلك الوقت (Scott, 2006).

وكانت بداية الحرية الأكاديمية بتأسيس جامعة لايدن (Leiden) في هولندا سنة (١٥٧٥م)، حيث منحت المعلمين والطلبة شيئًا من الحرية في بداية نشأتها. وتطور مفهوم الحرية واتسع نطاقه في القرنين: السابع عشر والثامن عشر، في الجامعات الألمانية، ولا سيما جامعتي: لايبتسغ (Leipzig) وغوتنجن (goettingen). وبإنشاء جامعة برلين (١٨١١م)، وتحت رئاسة الفيلسوف غوتليب فيخته، أصبحت الحرية تعني حرية التعليم والتعلم.

وتأثرت الحرية الأكاديمية في القرن العشرين بالتوترات الدولية والحروب الإيديولوجية، ففي الحرب العالمية الأولى اتُهم بعض الأساتذة بعدم الولاء لدولهم، وشعر الأساتذة في الجامعات الأمريكية بالحاجة للدفاع عن حريتهم؛ فكونوا في سنة (١٩١٥م) الرابطة الأمريكية لأساتذة الجامعات، وناضلت هذه الرابطة من أجل الحرية الأكاديمية منذ نشأتها (أومليل، ١٩٩٤، ٨٢). إن التطلع نحو الحرية الأكاديمية ليس جديدًا بالنسبة للمجتمع الأكاديمي؛ فمنذ العصور الوسطى كافحت الجامعات ضد تأثير المجتمعات المحلية لمتابعة التعليم والتعلم من أجل المعرفة (Westa, 2017).

وفي عام (١٩٥٠م) ألزمت نتائج المؤتمر العالمي، الذي عقدته اليونسكو في مدينة نيس (Nice)، الجامعاتِ باحترام الحرية الأكاديمية وفق مبادئ ثلاثة، أولها حق الأساتذة في متابعة الحصول على المعرفة في حد ذاتها، وكشف الحقيقة عن طريق البحث الحر مهما كان الأمر، وثانيها عدم تدخل السياسة في الحرية الأكاديمية وما يمكن أن ينتج عنها من تباين وجهات النظر، وثالثها التزام الجامعات بصفتها مؤسسات اجتماعية بالمحافظة على الحرية؛ كونها حافزًا للتدريس والبحث. ونظرًا لأهمية نتائج هذا المؤتمر؛ فقد أعادت اليونسكو التأكيد عليه في اجتماعها في باريس عام (١٩٩٨م)، حيث بينت أن التطورات التي حدثت في الجامعات العالمية أكدت أهمية موضوع الحرية الأكاديمية، وخاصةً بعد تطور التعليم العالي؛ مما أدى إلى زيادة مسؤولية الجامعات تجاه المجتمع لتتمكن من مواجهة المشكلات الرئيسة.

وفي عام (١٩٨٨م) أكد إعلان "ليما" عناصر الحرية الأكاديمية، والتي تتمثل في: حرية الأعضاء الأكاديميين في البحث، والمعرفة، والدراسة، والمناقشة، والتوثيق، والإنتاج، والإبداع، والتدريس. وأكد كذلك معنى استقلال مؤسسات التعليم العالي المالي والإداري عن الدولة.

كما صدرت عدد من المواثيق والمؤتمرات الداعمة للحرية الأكاديمية، ومنها: وثيقة الحرية الأكاديمية، واستقلال الجامعة، والمسؤولية الاجتماعية الصادرة في أبريل من عام

(١٩٩٨م)، والتي حددت أن الحرية الأكاديمية تعني حريةَ أعضاء الهيئة التدريسية من أساتذة، وباحثين، وطلاب في القيام بواجباتهم التدريسية والبحثية دون ضغط خارجي. ويقابل ذلك واجبات يجب على الهيئة التدريسية القيام بها، ومنها: ضرورة المحافظة على المعايير العلمية، والإبداع، وقبول الرأي الآخر، بالإضافة إلى المسؤولية الأخلاقية في تحديد أولويات البحث وتبعات نتائجه (القرني، ٢٠١٧، ٦١-٦٤).

العوامل المؤثرة على الحرية الأكاديمية:

العامل السياسي: ترتبط الجامعات والمؤسسات الأكاديمية في أي مجتمع ارتباطًا وثيقًا بالنظام السياسي، حيث تتشكل وتتلون بلون هذا النظام.

العامل الديني: توجد علاقة طردية بين تسييس الدين في المجتمع وانتهاك الحريات الأكاديمية، فعندما أصبحت المسيحية الدين الرسمي في دول أوروبا الغربية بدأت سلسلة انتهاكات الحريات الأكاديمية.

العامل الاجتماعي: وهو المتعلق بوضع الأسرة في المجتمع واستقرارها ومدى حصانتها، وعلاقات الأفراد في المؤسسات التعليمية، وغير ذلك من العوامل الاجتماعية، والتي كاد يكون لها الأثر الواضح في إبراز المواهب وتنمية القدرات العلمية، والرغبة في التعلم وانطلاق الوعي ونمو الفكر الحر، بالإضافة إلى عادات المجتمع وتقاليده وطبيعة العلاقات الاجتماعية التي تؤثر في الحرية الأكاديمية.

العامل الاقتصادي: تؤثر عوامل الرخاء والكساد بشكل واضح على حركة الفكر والحرية الأكاديميّة في المجتمع؛ لأن البحث العلمي يحتاج إلى إمكانيات، وقد لا تستطيع توفيرَها دولةٌ يعاني نظامها الاقتصادي من الأزمات الشديدة. في حين أنه إذا توفرت الإمكانيات ساعدَ ذلك على توفير الأجهزة والأدوات اللازمة للبحث العلمي ونشر البحوث، ودعم المؤتمرات العلمية، وإرسال البعثات العلمية، والتوسع في مؤسسات البحث العلمي، وتوفير الحياة الكريمة لأساتذة الجامعات ورجال البحث العلمي (أبو حيمد، ٢٠٠٧).

أبعاد الحرية الأكاديمية: تشمل الحرية الأكاديمية ثلاثة أبعاد رئيسة مترابطة، وهي:

- حرية أعضاء هيئة التدريس في البحث ومتابعة المعرفة والجديد منها، والحوار والنقاش والنقد للبرامج التعليمية والسياسات الجامعية واقتراح التعديلات المناسبة، والإسهام في صنع السياسات الجامعية والمشاركة في اتخاذ القرارات المتعلقة بالشؤون الجامعية،

وتحديد الطرق المناسبة للتدريس، وتوصيف المقررات الدراسية، وتحقيق الأمن الوظيفي لهم والأمن الاقتصادي.

- حرية الطلاب في التفكير والتعبير عن الرأي، وممارسة الأنشطة، واختيار التخصص، وضمان حقوقهم في الأبداع، وتحقيق المساواة، وتكافؤ الفرص، ومراعاة الفروق الفردية من خلال تنويع المناهج والمقررات الدراسية، والمشاركة في إدارة شؤون الكليات عبر المجالس والاتحادات.
- الاستقلال الإداري والمالي والثقافي للجامعة، والذي يعني حقَّ الجامعة في إدارة شؤونها ذاتيًا من حيث تعيين الهيئة التدريسية وباقي العاملين وترقيتهم وتأديبهم، وحق الجامعة في الإدارة المالية وإيجاد مصادر تمويل مختلفة، وكذلك حق الجامعة في تنظيم برامجها ومناهجها وأنشطتها الثقافية وفقًا لقوانينها ولوائحها الخاصة بها (عباس، ٢٠١٧).

أبرز التجارب العالمية في الحرية الأكاديمية بالجامعات:

تختلف الجامعات في تفعيل الحرية الأكاديمية باختلاف السياق الثقافي والسياسي والاجتماعي الذي تُمارس فيه، في جميع أنحاء العالم، ولكن توجد ممارسات مشتركة للحرية الأكاديمية يمكن الاستفادة منها لبناء نظام ووضع معايير تساعد على تفعيل الحرية الأكاديمية بما يتناسب مع السياق الممارس فيه (Marginson, 2014). وعليه، سيتم استعراض بعض من ملامح الحرية الأكاديمية في التعليم العالي والجامعات في بعض الدول والمؤسسات، وذلك كما يأتي:

أولًا: الحرية الأكاديمية في مؤسسات التعليم العالي في إيطاليا (Westa, 2017)**:**

الحرية الأكاديمية في إيطاليا هي حق دستوري في المقام الأول، وتضمن المادة الثالثة من الدستور الإيطالي للجامعات "حرية الفن والعلوم وتعليمها"، وتنص على أنه "يحق لمؤسسات التعليم والجامعات والأكاديميين أن تضع لوائحها الخاصة بها ضمن الحدود التي يضعها القانون"، ومن ثم يمنح الدستور للجامعات الاستقلالية لوضع لوائحها الخاصة بها، ويمنح المعلمين الأفراد الحرية في المشاركة في البحث والتدريس. وعلى الرغم من هذا الحق النظري للحرية الأكاديمية واستقلالية الجامعة المنصوص عليه في الدستور، فإن إيطاليا اعتمدت فقط استقلالية الجامعة في الممارسة بعد التسعينيات، قبل هذا الوقت كان نظام

الجامعة الإيطالية شديدَ المركزية ويستند إلى بيروقراطية قوية. وبرزت ملامح الحرية الأكاديمية في التعليم العالي في إيطاليا من خلال وجود قدر كبير من الاستقلالية والحرية لدى أعضاء هيئة التدريس، والمشاركة في عملية صنع القرار الذي يعتمد إلى حد كبير على الإجماع الداخلي، وتوفير إطار لممارسة الحرية الأكاديمية على المستوى العملي.

ثانيًا: الحرية الأكاديمية في مؤسسات التعليم العالي في كندا (Axelrod, 2022):

بفعل التغيرات الاجتماعية والثقافية التي اجتاحت التعليم العالي في الستينيات، ظهرت مطالبات العديد من الأكاديميين بحقهم في حرية التعبير، وحرية اختيار المناهج الدراسية، والمشاركة في إدارة الجامعة؛ وبالفعل فقد حصلت هيئة التدريس على ذلك من خلال مجالس الجامعة، وتم إصدار لوائح تنظيمية توضح آليات التوظيف والترقية. وتأسست الرابطة الكندية للتعليم الجامعي (CAUT) في عام (١٩٥١م)، حيث دعمت تفعيل الحرية الأكاديمية بالجامعات. ونُشر بيان (CAUT) عام (٢٠١٨م) بشأن الحرية الأكاديمية، والذي أكد حرية التدريس والمناقشة، وحرية إجراء البحوث ونشر نتائجها، وحرية إنتاج الأعمال الإبداعية وتنفيذها، وحرية الانخراط في الخدمة، وحرية التعبير عن الرأي بشأن المؤسسة وإدارتها والنظام الذي تعمل فيه، مع ضرورة الالتزام بالمعايير المهنية للتخصص، ومسؤولية الجامعة عن تحقيق رسالتها الأكاديمية، وتحقيق أهدافها من خلال اختيار وتعيين أعضاء هيئة التدريس والموظفين، وقبول الطلاب وتأديبهم، ووضع المناهج الدراسية ومراقبتها، ووضع الترتيبات التنظيمية لإجراء العمل الأكاديمي.

ثالثًا: الحرية الأكاديمية في مؤسسات التعليم العالي في الولايات المتحدة الأمريكية

تعود بدايات استخدام مصطلح "الحرية الأكاديمية" إلى الجامعات الأمريكية، حيث تم في عام (١٩٢٥م) عقد المؤتمر الأول الذي يناقش حريات أعضاء هيئة التدريس بالجامعات. (Evangelita, 2007). ويعد إعلان مبادئ الحرية الأكاديمية عام (١٩١٥م) ووثائقه اللاحقة، نواةً قانونية عامة للحقوق في الحرية الأكاديمية، وينص الإعلان على هدف الحرية الأكاديمية بالمعنى المهني، والذي يسعى إلى حماية المهنة الأكاديمية. وتضمن التقرير العام الإشارةَ إلى ضرورة إضفاء الطابع المهني على العمل الأكاديمي (Madrid, 2017). وكان لإنشاء الجمعية الأمريكية لأعضاء هيئة التدريس دورًافي معالجة أي تجاوز على الحرية الأكاديمية بالجامعات (The American Association of University Professors). (Cain, 2014).

وقامت الجمعية بإصدار عدد من الوثائق التي أكدت على جوانب الحرية الأكاديمية الواجب حمايتها وهي: حرية البحث، وحرية التدريس بالجامعة، وحرية الرأي داخل أوخارج الجامعة (Walz, 2017 , 17) ومن مظاهر الحرية الأكاديمية في الجامعات الأمريكية تمتعها باستقلال كبير في النواحي المالية والإدارية والعلمية والتعليمية، وسعياً لتفعيل أداء الإدارات بالجامعات الأمريكية لتتمكن من القيام بوظائفها المختلفة بفعالية كبيرة، حيث تدار الجامعات من خلال مجالس الأمناء، وتتصرف في أمورها الذاتية، ويتم تقويمها من خلال خريجيها كماً وكيفاً، وتقوم كل جامعة بصياغة سياساتها الخاصة بها، ثم تختار وسائل تنفيذها، وتقوم بالرقابة والمتابعة ذاتياً. (حكمي، ٢٠١٨، ٨١)

القواعد الإرشادية لتحقيق أفضل الممارسات للحرية الأكاديمية بالجامعات:

نشرت لجنة الحرية الأكاديمية بمنظمة المؤرخين الأمريكيين عددًا من القواعد الإرشادية لتحقيق أفضل الممارسات للحرية الأكاديمية بالجامعات، وذلك كالآتي (OAH Committee on Academic Freedom, Jun - 2022):

١- نشر ثقافة الحرية الأكاديمية بالجامعات، وعمل ورش عمل للتأكيد على الالتزام بالمبادئ والحقوق والمسؤوليات المتعلقة بالحرية الأكاديمية، والالتزام بها. ويمكن الاستفادة من مكونات بعض الوثائق، مثل: (إرشادات OAH حول الحرية الأكاديمية، وبيان الجامعة العربية الأمريكية حول الحرية الأكاديمية، وتعريف الحرية الأكاديمية الذي كتبه كاري نيلسون رئيس الجامعة العربية الأمريكية السابق).

٢- تعزيز وتطوير تطبيق السياسات في الجامعات، وتوجيه الإدارة وأعضاء هيئة التدريس والطلاب لفهم وممارسة الحقوق والمسؤوليات والإجراءات، من خلال ما يأتي: (إصدار الأدلة، بناء اللوائح ورسم السياسات، الالتزام بمعايير الاعتماد الأكاديمي).

٣- تشجيع الأبحاث في مواضيع الحرية الأكاديمية واستقلالية الجامعات، والعمل على الاستفادة من النتائج في التحسين والتطوير.

٤- تقييم أداء الجامعات والأفراد فيها بشكلٍ دوري في ممارسة الحرية الأكاديمية بجميع أبعادها، في ضوء الأدلة، واللوائح والسياسات؛ للتأكد من ممارسة الحرية الأكاديمية بجودة عالية.

٥- الاستفادة من تقييم النظراء والطلاب، وعمل فرق بحثية لتقييم الحرية الأكاديمية وإيجاد الحلول للتحديات التي تواجهها.

٦- التوثيق لجميع الأعمال والتقييمات؛ للاستفادة منها مستقبلًا في معالجة التحديات.
٧- الاشتراك في عضوية الجمعيات والروابط التي تدعم الحرية الأكاديمية؛ للاستفادة من الخبراء.

واقع الحرية الأكاديمية في الجامعات السعودية:

تعود البداية للتعليم العالي بالمملكة إلى عام (١٣٩٦هـ)، وذلك عندما تأسست بمكة المكرمة كلية الشريعة، وكانت نواة التعليم العالي، وتتبع مديرية المعارف العمومية، وكلية المعلمين بمكة عام ١٣٧٢هـ والتي تحولت إلى كلية للتربية عام ١٣٨٢هـ، وكانت هي وكلية الشريعة تتبعان جامعة الملك عبد العزيز بجدة إلى عام ١٤٠١هـ عندما تأسست بمكة المكرمة جامعة أم القرى فألحقتا بها.

وكانت أول الجامعات ظهورًا بمسمى جامعة الملك سعود بالرياض عام (١٣٧٧هـ)، وكانت كلية الآداب أولى منشآتها، وتلتها كلية العلوم في العام التالي، وتوالى إنشاء الكليات المختلفة فيها تباعًا حتى بلغ عددها (٥٢) كلية في عام ٢٠١٥م (الرويلي، ٢٠١٥).

وفيما يخص إدارة التعليم العالي، توضح عون وآخرون (٢٠١٨) ارتباط العملية التعليمية في الجامعات السعودية بسلسلة طويلة من الهرمية الإدارية، تنتهي أصغر قراراتها إلى أعلى موقع قيادي في الدولة. وقد تحول مجلس التعليم العالي من مجلس تشريعي إلى تنفيذي يتخذ كافة القرارات الإدارية في الجامعات. ويعد نظام مجلس التعليم العالي والجامعات ولوائحه المختلفة بمثابة القواعد المنظمة لمسيرة العملية الأكاديمية والبحثية في الجامعات، حيث يقوم المجلس بمسؤولية الإشراف على شؤون التعليم العالي والتنسيق بين مؤسساته، كما يقوم المجلس بمهام التنسيق والتوجيه والإشراف على التعليم الجامعي، ويتولى مجلس كل جامعة تصريف الشؤون العلمية والإدارية والمالية، واعتماد الخطط الأكاديمية، واقتراح إنشاء الكليات والأقسام والعمادات ومراكز البحوث. وتسند إلى مجالس الأقسام والكليات دراسة تطوير البرامج، والخطط، والتوظيف، والتوصية بما يتم التوصل إليه من مقترحات إلى مجلس الجامعة. ولا زالت الجامعات تخضع للوائح موحدة، وهي لوائح تغفل الفروق بين الجامعات، وظروف كل جامعة؛ لذلك حدت كثيرا من

تواصل عمليات البناء النوعي لكل جامعة، فالقرارات تفرض من السلطة المركزية في وقت تحتاج فيه الجامعات إلى فرص ثمينة لاستجماع القوى والانطلاق بقوة نحو آفاق الإبداع.

وفيما يلي استعراض لبعض ملامح الحرية الأكاديمية في أسس التعليم العالي في المملكة العربية السعودية:

نظـــام مجلس التعليم العالي والجامعات (٢٠٠٧م): انفرد مجلس التعليم العالي بمسؤولية شؤون التعليم فوق المستوى الثانوي، والإشراف عليه، والتنسيق بين مؤسساته، ومن مهامه:

١. توجيه التعليم الجامعي بما يتفق والسياسة المرسومة لذلك.
٢. الإشراف على تطوير التعليم الجامعي في جميع قطاعاته.
٣. تحقيق التنسيق بين الجامعات، وخاصة في مجال الأقسام العلمية والدرجات الجامعية.
٤. الموافقة على إنشاء كليات ومعاهد وأقسام علمية ومركز بحث وعمادات مساندة في الجامعات القائمة، وللمجلس دمج هذه الكليات والمعاهد والأقسام والمراكز والعمادات بعضها ببعض أو إلغاء ما يقتضي الأمر إلغاؤه.
٥. إقرار القواعد الخاصة بإنشاء المتاحف والجمعيات العلمية وإصدار الدوريات.
٦. إصدار اللوائح المشتركة للجامعات.
٧. إصدار اللوائح المنظمة لشئون منسوبي الجامعات الوظيفية من السعوديين والمتعاقدين، بمن فيهم أعضاء هيئة التدريس، ويشمل ذلك مرتباتهم ومكافآتهم وبدلاتهم، وذلك بعد إعدادها من قِبل كلٍ من: وزارة التعليم العالي، ووزارة المالية والاقتصاد الوطني، والديوان العام للخدمة المدنية.
٨. إصدار القواعد المنظمة لتعيين أعضاء هيئة التدريس من السعوديين، وترقياتهم، وإعارتهم، وندبهم، ونقلهم إلى وظائف أخرى داخل الجامعة أو خارجها، وعودتهم إلى وظائفهم الأكاديمية، وذلك بعد إعدادها من قبل كلٍ من: وزارة التعليم العالي والديوان العام للخدمة المدنية.
٩. إصدار اللائحة المنظمة للشؤون المالية في الجامعات، بما في ذلك القواعد المنظمة لمكافآت وإعانات الطلبة وغيرهم، وذلك بعد إعدادها من قِبل كلٍ من: وزارة التعليم العالي ووزارة المالية والاقتصاد الوطني.
١٠. إقرار القواعد اللازمة لتشجيع الكفاءات السعودية المتوفرة خارج الجامعات للقيام بالتدريس في كليات الجامعة ومعاهدها، أو للقيام بإجراء بحوث محدودة بمراكز البحث العلمي وتحديد مكافآتهم.

١١. اقتراح تعديل نظام مجلس التعليم العالي والجامعات، مناقشةَ التقرير السنوي لكل جامعة ورفعه إلى رئيس مجلس الوزراء.

١٢. إقرار القواعد اللازمة لاستحداث البرامج والتخصصات والقواعد المنظمة للتقويم الذاتي، والاعتماد الأكاديمي الخارجي لبرامج الدراسات الجامعية والعليا.

والجدير بالذكر أن نظام مجلس التعليم العالي والجامعات قد تم استبداله بنظام الجامعات الجديد.

نظام الجامعات الجديد (٢٠١٩):

"جاءت موافقة المقام السامي على نظام الجامعات والصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/٢٧)، وتاريخ (٢/ ٣/ ١٤٤١هـ)، لتنظيم شؤون الجامعات السعودية وتعريفها كمؤسسات عامة غير ربحية، وبشكلٍ يحقق استقلاليتها إداريًا وماليًا وأكاديميًا، وفقا للسياسة العامة التي تقرّها الدولة، وذلك من خلال إنشاء عدة مجالس بالجامعات لتحقيق الحوكمة فيها، وإنشاء مجلس لشؤون الجامعات بعضوية عددٍ من الجهات الحكومية، وممثلين من القطاع الخاص؛ للإسهام كذلك في تحقيق الحوكمة للنظام. كما يمتاز نظام الجامعات بإنشاء مجالس استشارية دولية، ومجالس طلابية، ومجالس أعضاء هيئة التدريس؛ لتوسيع قاعدة المشاركة في اتخاذ القرار بشكل يضمن درجةً عاليةً من الجودة والكفاءة والرشد في قراراتها، وخلق مؤسسة جامعية أكثر قدرة على مواجهة التحديات، قادرة على تلبية كافة المتطلبات المجتمعية، وتخليصها من العوائق الإجرائية والإدارية والمالية؛ لرفع كفاءتها وفاعليتها التنظيمية والإدارية والتشريعية" (مجلس شؤون الجامعات، ١٤٤٢هـ). وفيما يأتي ملامح الحرية الأكاديمية في نظام الجامعات الجديد:

الفصل الأول:

-**المادة الثالثة:** "الجامعة مؤسسة أكاديمية عامة ذات شخصية اعتبارية مستقلة ماليًّا وإداريًّا، تسهم في تنفيذ السياسة التعليمية للدولة وفق أحكام النظام، ولا تهدف إلى الربح".

-**المادة الخامسة:** يتولى حوكمة وإدارة وتصريف شؤون الجامعة: (مجلس الأمناء، مجلس الجامعة، رئيس الجامعة).

الفصل الثاني:

-**المادة السادسة:** إنشاء مجلس شؤون الجامعات، ويتكون من تسعة أعضاء برئاسة وزير التعليم، ويكون للمجلس أمين عام.

الفصل الثالث:

-**المادة الحادية عشرة:** إنشاء مجالس الأمناء، يكون لكل جامعة مجلس أمناء يكلف رئيسه ونائبه وأعضاؤه -فيما عدا رئيس الجامعة- بأمر من رئيس مجلس الوزراء -بناءً على ترشيح رئيس مجلس شؤون الجامعات- لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة، ويكون رئيس مجلس الأمناء مسؤولاً أمام رئيس مجلس شؤون الجامعات فيما يختص به مجلس الأمناء طبقًا للنظام.

الفصل الرابع:

-**المادة السابعة عشرة:** يختص مجلس الجامعة بتصريف الشؤون الأكاديمية والإدارية والمالية، وتنفيذ السياسة العامة للجامعة وفقًا لأحكام النظام وما يصدره مجلس شؤون الجامعات ومجلس الأمناء من لوائح وقواعد، وقد كفلت هذه المادة الاستقلال التام للجامعة علميًا وماليًا وإداريًا.

وقد ذكر القرني (٢٠١٧) في مقالة، بعد دراسة وضع مديري الجامعات ومهامهم والتوقعات منهم بمقارنة وضعنا المحلي في الجامعات السعودية بالجامعات العالمية (هارفارد، وستانفورد، وMIT، وجامعات بريطانية مثل أكسفورد وكمبريدج وغيرها)، ذكر أن من أهم الاختلافات بين جامعاتنا والجامعات العالمية هو أن إنشاء مجلس أمناء لكل جامعة هو أبرز تغيير في نظام الجامعات الجديد، وهو الأداة الأكبر في التحول نحو استقلال الجامعات، حيث يتكون من عدد من أصحاب الخبرة والاختصاص وممثلي القطاع الخاص، إضافة إلى مدير الجامعة، وممثل مجلس شؤون الجامعات. وقد تسلّم مجلس الأمناء الكثير من صلاحيات وزارة التعليم، وبهذا يكتب النظام الجديد النقلة الحقيقية في النظام باستقلال الجامعات.

ومما يميز نظام الجامعات الجديد أيضًا:

- اعتبار مجلس الجامعة هو السلطة الإشرافية لتصريف الشؤون العلمية والتعليمية والإدارية والمالية، وتنفيذ السياسة العامة للجامعة، فهو يعمل على وضع السياسات والاستراتيجيات

العامة للجامعة، وإنشاء الكليات والأقسام والمراكز، ووضع جميع اللوائح التنظيمية، واعتماد الدرجات العلمية والبرامج التطويرية للجامعة. كما يختص مجلس الأمناء بوضع السياسات الاستثمارية والإشراف عليها، وكذلك إقرار ميزانية الجامعة والحساب الختامي، والبتّ في الملاحظات الرقابية. إضافة إلى ترشيح مسمى مدير الجامعة ورفعه إلى مجلس شؤون الجامعات، ثم رفعه إلى رئيس مجلس الوزراء؛ لإصدار أمرٍ ملكي به.

– يتوقع أن يعالج النظام الجديد للجامعات المقترح كثيرًا من المشكلات البيروقراطية الحالية ومواجهة التحديات المستقبلية؛ وذلك كونه يأتي متوافقاً مع الممارسات الدولية في جامعات دول العالم المتقدم، ويحقق في الوقت نفسه مضامين رؤية المملكة ٢٠٣٠، ويمنح النظام استقلالية حقيقية للجامعات.

– سيُوفر نظام حوكمة جديد، بحيث يمكّن الجامعات من بناء أنظمتها ولوائحها الأكاديمية، والمالية، والإدارية بحسب إمكانياتها وظروفها الاقتصادية والجغرافية، وفق السياسات العامة التي تقرها الدولة (القرني، ٢٠١٧).

وبالإضافة إلى ما سبق، قام الذبياني (٢٠١٥) بدراسة محددات الحرية الأكاديمية في الجامعات السعودية في ضوء لوائح التعليم العالي: (لائحة نظام مجلس التعليم العالي، لائحة الدراسة والاختبارات للمرحلة الجامعية، اللائحة الموحدة للدراسات العليا في الجامعات السعودية). وأشار إلى القصور في مستوى المعرفة بمساحات الحرية الأكاديمية التي يتيحها نظام مجلس التعليم العالي والجامعات واللوائح المرتبطة به في المملكة العربية السعودية، بالرغم من وجودها في مجال التدريس واختيار عناصر المنهج، وفي مجال البحث العلمي، وفي المجال الإداري والمالي.

وكذلك فإن نتائج دراسة الزبون والبرجس (٢٠١٥) التي هي بعنوان "واقع الحرية الأكاديمية في المستوى الجامعي في المملكة العربية السعودية"، أشارت إلى أن واقع الحرية الأكاديمية في المستوى الجامعي في المملكة العربية السعودية جاء بدرجة متوسطة. وأوصت الدراسة بضرورة أن تقوم الجامعة بتوفير كافة الحريات الأكاديمية لأعضاء هيئة التدريس، والمتمثلة في اتخاذ القرارات الإدارية والمالية، ووضع ما يناسبهم من اللوائح والأنظمة والإجراءات التي تساعدهم على تحقيق أهدافهم التعليمية والبحثية.

ورصد الرويلي (٢٠١٥) في دراسته، التي بعنوان "الحرية الأكاديمية في الجامعات السعودية كما يراها أساتذة الجامعات السعودية الناشئة (الحكومية – الأهلية)"، أهم جوانب القصور في الحرية الأكاديمية التي يتمتع بها أعضاء هيئة التدريس في الجامعات. وأظهرت النتائج أن أعلى معوقات ممارسة الحرية الأكاديمية كانت: (جمود اللوائح الإدارية في الجامعة، تواضع الميزانية المخصصة للأنشطة العلمية والمجتمعية، ومركزية الإدارة الجامعية وغياب التفويض. وأوصت الدراسة بضرورة تغيير نظم العمل في الجامعات السعودية، بحيث تتطرق لموضوع الحريات الأكاديمية، ومنح الجامعات مزيدًا من الاستقلال في اختيار القيادات داخلها).

نموذج دليل للحرية الأكاديمية في المملكة العربية السعودية في جامعة تبوك (دليل للحريات الأكاديمية بجامعة تبوك، ٢٠١٦):

أصدرت اللجنة الدائمة للبحث العلمي وخدمة المجتمع بجامعة تبوك "دليلًا للحريات الأكاديمية بجامعة تبوك"، وقامت بتحديد كافة المؤشرات والعمليات المتعلقة بالحريات الأكاديمية، وهي تتمثل بأربعة جوانب :(الجانب الإداري، الجانب المالي، الجانب الأكاديمي، أعضاء هيئة التدريس والطلاب) .وتجدر الإشارة إلى أن جملة تلك الأهداف موصى بها من قِبل الجهات المختصة بإعداد تقارير وأدلة الحريات الأكاديمية، مثل: دليل Schafter (2015)، ودليل Association of American Colleges and Universities (2006).

سبل حماية الحريات الأكاديمية في جامعة تبوك:

توعية أعضاء هيئة التدريس والأكاديميين؛ للحفاظ على الحريات الأكاديمية، وسيادة المعايير الموضوعية في كل مراحل العمليتين: التعليمية والبحثية، وذلك من خلال التزامهم بمعايير داخلية للنزاهة الأكاديمية والأمانة العلمية، وتجنب المعايير غير الموضوعية في شؤون التعيين والترقية والنشر، واحترام الآراء واختلافها بين الأكاديميين. وتمتلك جامعة تبوك ميثاق شرف يضم مجموعتين من القيم والقواعد العامة:

أولًا: تعنى بعملية البحث العلمي في كل مراحله، وتشمل فيما تشمل الأمانةَ العلميةَ في جمع البيانات وتحليلها، وفي كتابة الأبحاث، وفي عملية التوثيق وكتابة المراجع والاقتباس والبعد عن التحيز.

ثانيًا: تكمن في الضمانات والإجراءات التي تضمن التنفيذ الكامل لتلك القيم والقواعد العامة:

- وضع نظام محكم للثواب والعقاب، وربطه بشكل نهائي بنظام تقييم أداء أعضاء هيئة التدريس من جهة، وبنظام منح المكافآت والمنح والعلاوات من جهة أخرى.
- العمل على تحديد مجموعة من القيم التي يجب أن يتضمنها ميثاق الشرف.

ثالثًا: دور الأكاديميين بالمجتمع وواجباتهم تجاه المجتمع.

خلاصة نتائج البحث:

الإجابة عن السؤال الأول: ما أبرز التجارب العالمية في الحرية الأكاديمية بالجامعات؟

يمكن تلخيص ملامح الحرية الأكاديمية في مؤسسات التعليم العالي، والتي جاءت في الدراسة، كما يأتي:

الحرية الأكاديمية في مؤسسات التعليم العالي			
إيطاليا	**كندا**	**الولايات المتحدة الأمريكية**	**المملكة العربية السعودية**
وجود دستور ينص على الاستقلالية والحرية الأكاديمية، مشاركة الأكاديميين في عملية صنع القرار وتوفير إطار لممارسة الحرية الأكاديمية على المستوى العملي.	إصدار لوائح تنظيمية توضح آليات التوظيف والترقية. وتأسست الرابطة الكندية للتعليم الجامعي (CAUT) في عام (١٩٥١م)، حيث دعمت تفعيل الحرية الأكاديمية بالجامعات.	إعلان مبادئ الحرية الأكاديمية عام (١٩١٥م)، ووثائقه اللاحقة نواة قانونية عامة للحق في الحرية الأكاديمية، ينص الإعلان على هدف الحرية الأكاديمية بالمعنى المهني.	ارتباط العملية التعليمية في الجامعات السعودية بنظام مجلس التعليم العالي، ثم إقرار نظام الجامعات الجديد، والذي يتوقع أن يعالج المشكلات الحالية ويسهم في مواجهة التحديات المستقبلية.

الإجابة عن السؤال الثاني: ما واقع الحرية الأكاديمية في الجامعات السعودية؟

ارتبطت العملية التعليمية في الجامعات بسلسلة طويلة من الهرمية الإدارية، وخضعت الجامعات للوائح موحدة تغفل الفروق بين الجامعات، مما حدّ كثيرًا من عمليات التميز النوعي لكل جامعة. وانفرد نظام مجلس التعليم العالي والجامعات (٢٠٠٧م) بمسؤولية شؤون التعليم الجامعي، ووجدت بعض من ملامح الحرية الأكاديمية فيه، إلا أنها كانت ضعيفة التفعيل. والجدير بالذكر أن نظام مجلس التعليم العالي والجامعات قد تم استبداله بنظام الجامعات

الجديد الذي سيساهم بتحقيق الاستقلال الإداري والمالي، من خلال إنشاء عدة مجالس، وإنشاء مجلس لشؤون الجامعات، بعضوية عددٍ من الجهات الحكومية، وممثلين من القطاع الخاص؛ للإسهام كذلك في تحقيق الحوكمة للنظام، كما يحقق النظام المشاركة في اتخاذ القرار. وكان إنشاء مجلس أمناء لكل جامعة هو أبرز تغيير في نظام الجامعات الجديد، وهو الأداة الأكبر في التحول نحو استقلال الجامعات.

الإجابة عن السؤال الثالث: ما متطلبات الحرية الأكاديمية في الجامعات السعودية؟

لتفعيل الحرية الأكاديمية بالجامعات السعودية؛ اقترح عددٌ من الباحثين بعضَ المتطلبات القانونية والعملية، والتنظيمية، والتطوير في العمليات وبناء اللوائح، والتعاون مع الخبراء، وتوضيح الحدود للحريات الأكاديمية، وتحقيق مرونة الأنظمة الجامعية، وبناء الخطط للتمويل، والتطوير المهني، والتقييم، مع الاستعانة بتقنية المعلومات للتوثيق، وذلك كما يأتي:

١. وجود دستور وقوانين تنص على الاستقلالية والحرية الأكاديمية بالجامعات.
٢. توفير إطار لممارسة الحرية الأكاديمية على المستوى العملي.
٣. إعلان مبادئ الحرية الأكاديمية نشرَ الوعي بأهمية الحرية الأكاديمية في تحقيق أهداف الجامعات بفعالية.
٤. بناء لوائح تنظيمية لتنظيم الاستقلال الإداري، والمالي.
٥. تطوير عمليات انتخاب وانتقاء وتعيين القيادات العليا بالجامعات، بما يحقق الحرية الأكاديمية.
٦. إصدار لوائح تنظيمية ذات مرجعية قانونية توضح آليات التوظيف والترقية.
٧. إنشاء جمعيات أو اتحادات جامعية لتنظيم الحرية الأكاديمية في الجامعات، بإشراف من وزارة التعليم؛ لحماية الحرية الأكاديمية، ومحاسبة من يتجاوز الضوابط واللوائح.
٨. بناء لوائح تنظيمية تحقق حرية أعضاء الهيئة التدريسية في التدريس والبحث؛ لضمان حماية الحرية الأكاديمية، وتوفير مرجعية واضحة للمحاسبة.
٩. تطوير عمليات صنع القرارات الجامعية بمشاركة أعضاء هيئة التدريس.
١٠. الاشتراك في عضوية الجمعيات والروابط التي تدعم الحرية الأكاديمية؛ للاستفادة من الخبراء.
١١. وضع محددات توضح حدود الحريات الأكاديمية في الجامعات.

١٢. تطوير مجالات البحث العلمي لمعالجة مشكلات المجتمع.
١٣. تشجيع الأبحاث في مواضيع الحرية الأكاديمية واستقلالية الجامعات.
١٤. تحقيق مرونة الأنظمة الجامعية التربوية والبحثية.
١٥. بناء خطط تحقق التمويل المستدام للجامعات.
١٦. وضع خطط لتطوير التنمية المهنية لأعضاء هيئة التدريس.
١٧. الاستفادة من تقنية المعلومات في البحث والتوثيق وإدارة المعرفة (العجمي، ٢٠١٦).
١٨. تقييم أداء الجامعات والأفراد بشكل دوري في ممارسة الحرية الأكاديمية بجميع أبعادها.
١٩. الاستفادة من تقييم النظراء والطلاب، وعمل فرق بحثية لتقييم الحرية الأكاديمية.
٢٠. التوثيق لجميع الأعمال والتقييمات؛ للاستفادة منها مستقبلًا في معالجة التحديات (OAH Committee on Academic Freedom, Jun-2022).

التوصيات:

١. الاستفادة من التجارب العالمية في بناء سياسات للحرية الأكاديمية في الجامعات السعودية.
٢. إعادة النظر في هيكلة أنظمة الجامعات، بما يحقق الحرية الأكاديمية لمنسوبيها.
٣. توفير إطار في جميع الأبعاد (القانونية، والمعرفية، والإدارية، والمالية، والتوعوية)؛ لتحقيق العوامل التي تزيد من كفاءة الجامعات، وهي: الحرية الأكاديمية والاستقلال الإداري والمالي والفكري، وتحقيق اللامركزية، ومنح المنظمات التعليمية المزيد من الاستقلالية والصلاحيات.
٤. توفير آليات الحرية الأكاديمية بالجامعات؛ لممارسة وظائف التدريس، والبحث العلمي، وخدمة المجتمع والطلاب، مع الالتزام بفلسفة المجتمع.
٥. دعم الحرية الأكاديمية في الجامعات، وذلك من خلال رفع مستوى المقررات الاجتماعية والإنسانية، وتنمية مهارات التفكير الناقد والتحليل وامتلاك الرؤية المستقبلية.
٦. تطوير خطط البحث العلمي في مواضيع الحرية الأكاديمية.

٧. تخصيص الميزانيات لتطوير الحرية الأكاديمية بالجامعات السعودية.

٨. تقويم تجارب بعض الجامعات في الحرية الأكاديمية في السعودية، والاستفادة من النتائج في التطوير.

ABSTRACT

Requirements for activating academic freedom in Saudi universities

Keywords: requirements, activation, academic freedom

Dr.. Jawaher Issa Al-Biz

Assistant Professor of Educational Administration

Princess Nourah bint Abdulrahman University/ College of Education - Department of Management and Planning

This study aimed to identify the most significant global experiences on the academic freedom at universities, its situation at Saudi universities, and enactment requirements at Saudi universities. To achieve these objectives, a descriptive analytical methodology was used to analyse the study items. That is, literature on the academic freedom at universities together with related documents were collected, reviewed, interpreted and then linked between them to address the study questions. Then, the aspects of the academic freedom at higher education institutions in Italy, Canada, and USA were addressed and summarized. In addition, a number of guidance rules were addressed to achieve the best academic practices at universities published by the committee of the academic freedom. Moreover, the situation of the academic freedom at Saudi universities was addressed which showed that the educational process at Saudi universities was linked with the system of the higher education council; the new system of universities was approved which might be able to solve the current problems and contribute in encountering future challenges; the most important requirements were then indicated to enact the academic freedom at Saudi universities in accordance with the global experiences and its real situation at Saudi universities; a number of suggestions were introduced; most notably, legal, practical, and organizational requirements, developing processes, constructing regularities, cooperating with experts, showing borders of the academic freedom, university systems flexible, and designing funding plans, professional development, and evaluation using information technology for documentation .

Key words: Academic Freedom, Activating Requirements, Saudi's University.

المراجع العربية:

- أبو حيمد، ندى. (٢٠٠٧). الحرية الأكاديمية في الجامعات السعودية (رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة الملك سعود.

- أومليل، علي. (١٩٩٤). الحريات الأكاديمية والمواثيق الدولية. مركز دراسات الوحدة العربية، المستقبل العربي، (١٩٠)، ٨٢-٨٣.
- البلعاسي، سعود. (٢٠٠٨) درجة ممارسة الحرية الأكاديمية لدى الأكاديميين في كليات التربية في الجامعات الرسمية بالمملكة العربية السعودية. رسالة دكتوراه غير منشورة. الجامعة الأردنية. عمان.
- توفلر، إلفين وهايدي. (٢٠٠٨). الثروة واقتصاد المعرفة. (زياد كبة، مترجم). دار نشر جامعة الملك سعود.
- حكمي، عبدالملك. (٢٠١٨). الحرية الأكاديمية وعلاقتها بالأداء المهني لأعضاء هيئة التدريس بالجامعات السعودية (رسالة دكتوراه، جامعة الملك خالد، أبها). قاعدة بيانات دار المنظومة.
- الذبياني، محمد. (٢٠١٥). محددات الحرية الأكاديمية في الجامعات السعودية في ضوء لوائح التعليم العالي: دراسة تحليلية مسحية. المجلة السعودية للتعليم العالي، (١٣)، ٤٤-١١.
- الذيفاني، عبد الله. (٢٠٠٧، يوليو ١٢). الحريات الأكاديمية واستقلال الجامعات المعنى، التأصيل، المبادئ [عرض ورقة علمية] المؤتمر الدولي الخامس: التعليم الجامعي في مجتمع المعرفة- الفرص والتحديات، معهد الدراسات التربوية، جامعة القاهرة.
- الرويلي، سعود. (٢٠١٥). الحرية الأكاديمية في الجامعات السعودية كما يراها أساتذة الجامعات السعودية الناشئة الحكومية والأهلية. مجلة التربية للبحوث التربوية والنفسية والاجتماعية، جامعة الأزهر، كلية التربية، ٦(١٦٣)، ٨٠١- ٨٣٨.
- الزبون، محمد؛ والبرجس، عبدالرحمن. (٢٠١٥). واقع الحرية الأكاديمية في المستوى الجامعي في المملكة العربية السعودية. المجلة العربية لضمان الجودة في التعليم الجامعي، اليمن، ٨ (٢١)، ٩٩- ٧٣.
- الشريف، طلال. (٢٠٢١). الحرية الأكاديمية في الجامعات السعودية وسبل حمايتها من وجهة نظر القيادات الأكاديمية. مجلة جامعة شقراء، ١٣، ١٩٥- ٢٣٠.

- العمري، فاضل. (٢٠١٨) واقع الحرية الأكاديمية للأستاذ الجامعي في الجامعات الحكومية السعودية: التحديات والحلول في ضوء رؤية ٢٠٣٠. مجلة البحث العلمي في التربية جامعة عين شمس – كلية البنات للآداب والعلوم والتربية. ١٩ (٤). ٦٥٩-٦٨٠.
- عباس، عبدالسلام. (٢٠١٧). الحرية الأكاديمية في التعليم الجامعي دراسة مقارنة بين سنغافورة وجمهورية مصر. مجلة كلية التربية، جامعة بور سعيد، (٢١)، ١٣٨-١٨٤.
- العجمي، نوف. (٢٠١٦). الحرية الأكاديمية في الجامعات العربية والغربية: دراسة مقارنة. مجلة البحث العلمي في التربية، ١(١٧)، ٦٣٧- ٦٥٠.
- العريفي، سلطان. (٢٠٢١). درجة ممارسة أعضاء هيئة التدريس للحرية الأكاديمية في جامعة شقراء بالمملكة العربية السعودية ومقترحات تطويرها من وجهة نظرهم. مجلة جامعة بيشة للعلوم الإنسانية والتربوية، ٩، ١١٤- ١٤٧.
- العمرى، فاضل. (٢٠١٨). واقع الحرية الأكاديمية للأستاذ الجامعي في الجامعات الحكومية السعودية: التحديات والحلول في ضوء رؤية ٢٠٣٠. مجلة البحث العلمي في التربية، ٤(١٩).
- عون، وفاء؛ والسالم، غادة؛ والشهراني، نورة. (٢٠١٨). تطوير إدارة الجودة الشاملة في نظام التعليم العالي لتحقيق رؤية ٢٠٣٠ في ضوء التجربة السنغافورية. المجلة الدولية التربوية المتخصصة، ٧(٤)، ٦٣-٨١.
- الفايدي، إيمان. (٢٠١٧). الحرية الأكاديمية لأعضاء هيئة التدريس بجامعة بنغازي في ضوء بعض المتغيرات. المجلة الليبية العلمية، (١٥)، ١-٢١.
- القرني، علي. (٢٠١٢). الحرية الأكاديمية المنطلقات القانونية والضوابط دراسة تحليلية نقدية. الباحث.
- القرني، علي. (٢٠١٧). نظام الجامعات الجديد. جريدة الجزيرة، ع (١٦٤٢٩)، السنة (٥٨). تم الاسترداد بتاريخ ٢٠-١٢-٢٠١٧ على الرابط: http://www.al-jazirah.com/2017/20170921/ar6.htm

- اللجنة الدائمة للبحث العلمي وخدمة المجتمع. (٢٠١٦). دليل للحريات الأكاديمية بجامعة تبوك. جامعة تبوك.
- مجلس شؤون الجامعات. (١٤٤٢هـ). نظام الجامعات الجديد بالمملكة العربية السعودية.
- محافظة، علي. (١٩٩٤). الحرية الأكاديمية في الجامعات الأردنية. ورقة عمل مقدمة إلى ندوة فكرية حول الحرية الأكاديمية في الجامعات العربية، منتدى الفكر العربي سلسلة الحوارات العربية، عمان، ٢٣- ٢٦.
- مرسي، سعد. (١٩٩٨). تطور الفكر التربوي. عالم الكتب.
- مركز عمان لدراسات حقوق الإنسان. (٢٠١٦). مواثيق ومعاهدات. تم الاسترداد بتاريخ 2018 -10- 17 على الرابط http://arsaf.org/2010-06-24-11-52-51.html
- نظام مجلس التعليم العالي والجامعات ولوائحه. (٢٠٠٧). مجلس التعليم العالي. ط٣. تم استرجاعه في ١٩-١٠-٢٠١٨ من الرابط:

www://http.vice.qu.edu.sa/League_secretariat/Documents/لوائح%٢٠وأنظمة%٢٠مجلس%٢٠التعليم%٢٠العالي.Pdf

المراجع الأجنبية:

- Axelrod, P. (2022). Academic Freedom and its Constraints: A Complex History. The Canadian Journal of Higher Education, 52(1), 51-66. Retrieved from https://www.proquest.com/scholarly-journals/academic-freedom-constraints-complex-history/docview/2639047182/se-2
- Cain, T. R. (2014). Assessment and Academic Freedom: In Concert, Not Conflict. Occasional Paper# 22. National Institute for Learning Outcomes Assessment.
- Evangelista, M. (2007). The dangerous study of peace and the risk to academic freedom. International Studies Perspectives, 8(4), 376-383.
- Hogan, B. E., & Trotter, L. D. (2013). Academic freedom in Canadian higher education: Universities, colleges, and institutes were not created equal. Canadian Journal of Higher Education, 43(2), 68-84.
- Kayrooz, C., & Preston, P. (2002). Academic freedom: impressions of Australian social scientists. Minerva, 40 (4), 341-358.

- Madrid, R. (2017). The right to academic freedom in the american association of university professors' declaration of principles on academic freedom (1915).Revista De Estudos Constitucionais, Hermenêutica e Teoria do Direito, 9(3), 212-220. Retrieved from https://www.proquest.com/scholarly-journals/right-academic-freedom-american-association/docview/2014501782/se-2?accountid=142908
- Marginson, S. (2014). Academic freedom: A global comparative approach. Frontiers of Education in China, 9(1), 24-41.
- [Oah]. Organization of American Historians . Academic Freedom Guidelines and Best Practices. Retrieved in 27-Jun. 2022. https://www.oah.org/about/governance/policies/academic-freedom-guidelines-and-best-practices/
- Scott, J. (2006). The mission of the university: Medieval to postmodern transformations. Journal of Higher Education, 77(1), p 1-39.
- Westa, S. (2017). What Does Academic Freedom Mean for Academics?. In The University as a Critical Institution? (pp. 75-92). Sense Publishers, Rotterdam.
- Walz, J. H. (2017). The Faculty Perceptions of Academic Freedom at Christian Colleges and Universities (Doctoral dissertation, Virginia Tech).